

جدلية التنمية في الدول النامية

د/ بن زغبوة محمد

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

توفرت فإنها تكون جزئية، أو تكاد تكون مشلولة ولا تعمل بسبب توفر عنصر واحد، وغياب العناصر الأخرى.

خلفية فكرية حول السياسة الصناعية:

يمكن تعريف السياسة الصناعية بأنها التدخل المقصود من قبل الحكومات عن طريق الإجراءات الهادفة إلى تحقيق النمو الصناعي أو لإحداث تغييرات مطلوبة في المجال الصناعي⁽¹⁾. وتتوقف هذه السياسة على مدى تدخل الدولة في تشكيل الأهداف الصناعية، وتفعيل عمل أدوات السياسة الصناعية. ويأخذ التصنيع أنماطاً متعددة، ويتوقف كل نمط على نوع الاستراتيجية التي يتبناها واضع السياسة الاقتصادية. هذا ولقد واجهت الدول المتقدمة والدول النامية على وجه الخصوص الاختيار بين طريقتين للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهي إما التنمية عن طريق الدفع الذاتي والتفاعل التلقائي لقوى السوق، أو التنمية عن طريق الاستخدام الموجه لموارد المجتمع، وهكذا فإن مناقشة كيفية استخدام الموارد واختيار نمط التنمية والتصنيع يصبح الأمر غير ذي معنى دون الاتفاق على أسلوب التنمية العام الذي يجب اختياره⁽²⁾. وعلى ضوء ذلك يمكن التفرقة بين أنواع السياسة الصناعية طبقاً لأسلوب التنمية الذي تم اختياره من قبل واضعي السياسة الاقتصادية والإنمائية لكل بلد، فهناك أسلوب السياسة الصناعية التمييزية، حيث يتم استهداف نشاط صناعي معين، أو مجموعة من الأنشطة الصناعية داخل القطاع الصناعي نفسه بحوافز تشجيعية مختارة، حيث يكون هذا التمييز ممزوجاً بمجموعة من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية

تواجه الدول النامية مشاكل مختلفة عندما يتعلق الاختيار بأولوية الصناعات التي تريد أن تنتهجها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلدانها، لأن الإيديولوجية الاقتصادية والسياسية القائمة على فكر المذهب الاقتصادية المتنوعة تقيد أسلوب ونمط برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية. فهي دائماً تقع في إشكالية كبيرة حول أي الصناعات التي يمكن اختيارها، لكن تبقى جدلية الاختيار قائمة على نمط وأسلوب السياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الدول، إضافة إلى ذلك فإن خيار التفضيل يخضع كذلك لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية.

مقدمة:

لعبت الصناعة دوراً أساسياً في تطوير العديد من الدول في العالم، وجعلت منها قوة اقتصادية متطورة مكنتها من تحقيق تنمية شاملة عادت في الأخير بالرفاهية على مجموع السكان في هذه البلدان، ولا شك أن الدول الصناعية اعتمدت على استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية من خلال إقامة هيكل صناعي متماسك، ومترابط بين جميع الفروع الاقتصادية بهدف تحقيق النسيج الصناعي الذي يربط بين مختلف فروع الصناعات سواء كانت في طبيعتها الأولية كمادة خام، أو في شكلها الوسيط، أو في شكلها النهائي. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الشروط منها توفر التكنولوجيا المتطورة، وتوفير الكوادر الفنية التي تتمتع بمؤهلات علمية وفنية عالية، إضافة إلى توفير مراكز البحوث والتطوير الصناعي خارج وداخل الوحدات الإنتاجية. وتعد هذه الشروط ضرورية لقيام أي صناعة كانت، وإذا كانت الدول المتقدمة تتوفر لديها هذه الشروط، فإن الدول النامية ومنها الجزائر تعد فرص تحقيق وتوفير هذا الشروط ضئيلة، وإن

(1) راجع: كلينز بونيكامب، السياسات الصناعية للبلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1989، القاهرة ص: 14.

(2) راجع: د/ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1982، ص: 215.

أمثلة	أهم الصفات	أشكال التدخل
-الدول الاشتراكية -اليابان. -كوريا. -تايوان.	-وجود دور واضح للدولة في قيادة التنمية الصناعية -تخصيص حوافز اقتصادية لقطاعات أو شركات بعينها. -استهداف تغيير هيكل القطاع الصناعي. -معدلات حماية ودعم مرتفعة (تعريف جمركية - قيود استيراد - حظر استيراد). -هياكل إدارية حكومية مسيطرة	التدخل القوي (قيادة الدولة)
-فرنسا -ألمانيا -السويد -فنلندا -نيوزيلندا	-سياسات صناعية مميزة. -تحفيز الاستثمار والإنتاج ورفع معدلات الربحية الخاصة. -تشجيع التعديلات الهيكلية تحت مظلة قوى السوق -هياكل حكومية قوية لتدعيم النمو الصناعي وخاصة للصناعات ذات الأولوية	التدخل المتوسط (اتجاه مختلط بين قيادة الدولة واقتصاديات السوق)
-الولايات المتحدة -كندا -أستراليا -إنجلترا	-عدم وجود سياسة تمييزية -حوافز عامة للنشاط الصناعي -استهداف صناعات معينة أو منشآت معينة بوجه لها دعم لأهداف غير صناعية (اجتماعية، دفاع، كوارث). -إزالة القيود التي تحد من العمل الحر لقوى السوق.	اقتصاديات السوق

المصدر: د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة 2000، ص: 9.

إذاً تصنف السياسات الصناعية تبعاً لدرجة التدخل الحكومي والذي يميز بين ثلاثة أنواع من الحكومات، حكومات ذات التدخل الشديد، وهى الاقتصاديات ذات النزعة المركزية وتقوم الحكومة فيها بقيادة عملية التنمية الصناعية، والحكومات ذات التدخل المتوسط، حيث تلعب قوى السوق دوراً هاماً في تشكيل هيكل قطاع الصناعة مع وجود درجة ملحوظة من التدخل الحكومي التمييزي والمباشر، وأخيراً الاقتصاديات ذات خصائص السوق الحرة، التي يتحدد فيها الهيكل الصناعي دون تدخل من جانب

مثل الإعفاءات الضريبية، ومعدلات فائدة مدعمة، وقروض الائتمان، وفرض أسلوب الحماية الجمركية العالية على السلع المماثلة، واتباع أسلوب تراخيص الاستيراد، إضافة إلى القيود غير الجمركية التي طغت خلال العقود الماضية كإجراء حمائي من قبل الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء.

وهناك أسلوب سياسة عدم التمييز بين الأنشطة الصناعية حيث تستخدم أدوات السياسة المالية، والسياسة النقدية لتشجيع الإنتاج والاستثمار الصناعي في مجموعه، بحيث إن المحصلة النهائية الخاصة بالهيكل الصناعي تكون نتاج العمل الحر لقوى السوق⁽¹⁾. ويمكن القول بأن معظم السياسات الصناعية في العالم لم تدخل ضمن مجموعة السياسة الصناعية التمييزية، ولكن بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض السياسات الصناعية وفى مقدمتها تلك الخاصة بالولايات المتحدة والتي اتبعت في الأساس، لفترات تاريخية طويلة سياسة غير تمييزية أيضاً فإنه يمكن تصنيف إنجلترا وأستراليا مع الولايات المتحدة في مجموعة الحكومات غير المميزة. هذا التقسيم للسياسة الصناعية يتلاقى إلى حد كبير مع تقسيم السياسة الصناعية حسب منهجية عمل الأدوات الاقتصادية وإمكانية الربط المباشر بين الأداة الاقتصادية والهدف الصناعي. والجدول التالي يوضح لنا السمات الأساسية للتدخل الحكومي، وأدوات السياسة الاقتصادية التمييزية التي حظي بها القطاع الصناعي.

السمات الأساسية للأشكال المختلفة من التدخل الحكومي

في تاريخ التنمية الصناعية:

(1) راجع: د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة 2000، ص: 8.

مستمر، مما حرم اقتصادات هذه الدول من التكيف المستمر للتطورات العالمية، وطبع التطور التاريخي لهذه النماذج بالتقلب العنيف عند مواجهة صدمة خارجية عنيفة.⁽¹⁾

والواقع أن استقراء أهداف وأدوات السياسة الصناعية في الوقت الحاضر في الدول الرأسمالية وحتى بعض الدول النامية في صورتها الحديثة خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي تستهدف تحقيق تنافسية القطاع الصناعي من خلال تفعيل الخصائص الإيجابية للمنشأة الخاصة، واستهداف تنشيط أفقي للقطاع الصناعي يركز على محتوى السياسة الصناعية أكثر من اهتمامه بتحديد الوحدات المستفيدة. وبالتالي فإن التركيز الحالي والمستقبلي للسياسة الصناعية في هذه الدول سوف ينصب على تحقيق وتعظيم مفاهيم اقتصادية معينة مثل الكفاءة والجودة والإنتاجية والتصدير بغض النظر عن طبيعة الوحدات المنفذة - وطنية أم أجنبية، صغيرة أم كبيرة⁽²⁾.

أنماط التصنيع في الدول النامية:

في إطار سعي الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بالاعتماد على التنمية الصناعية **Industrial Development** على غرار ما قامت به الدول المتقدمة، حاولت الدول النامية تطبيق بعض التجارب من السياسات الصناعية التي عرفها التاريخ الاقتصادي في الدول الصناعية، وذلك في حدود إمكانات الدول النامية، ونوع السياسة الصناعية المتبعة لكل دولة، حيث استخدمت أنماطاً معينة للتصنيع وهي:

- 1 - سياسة الإحلال محل الواردات **Import Substituting**.
- 2 - سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات **Favoring Export**.
- 3 - سياسة الصناعات المتكاملة **Integration Industrial**.

لكن الدول النامية واجهت مشكلة كبيرة أثناء تطبيق هذه السياسات الاقتصادية لعدة عوامل، أهم هذه العوامل هو إهمالها للصناعات الهيكلية والتي تعد من أهم الصناعات التي

⁽¹⁾ راجع: د/ لبي محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المرجع السابق، ص: 8.

⁽²⁾ OECD. Directorate for Science, Technology, and Industry: "Policies for Industrial Development and competitiveness, Paris, 1998. PP: 10, 12.

الحكومة التي يقتصر دورها على خلق مناخ موات للاستثمار والإنتاج.

ونلاحظ من الجدول أيضاً أن كلاً من اليابان وبولونيا، وكوريا الجنوبية ورومانيا ظهرت في نفس المجموعة، لكن نجاح السياسة الصناعية في هذه البلدان مختلف تماماً، لأن الفرق بينها يكمن في طبيعة النظام، والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ التدخل الحكومي في تطبيق السياسة الصناعية، فالفرق لا يكمن فقط في درجة التدخل الحكومي، وإنما أيضاً في آلية التدخل الحكومي. وتظهر لنا المجموعة الثانية والثالثة مجموعة من الدول وإن تشابهت في أسلوب النظام الاقتصادي القائم على الاقتصاد الحر، لكنها تختلف من حيث طبيعة التدخل حيث نجد أن دول المجموعة الثانية عرفت بأسلوب التدخل الحكومي القوي لتدعيم النمو الصناعي، تحت مظلة قوى السوق، بينما اتبعت دول المجموعة الثالثة أسلوب اقتصاديات السوق من بدايته حيث قامت بتخفيف وإزالة القيود التي تحد من العمل الحر لقوى السوق.

وأخيراً يمكن أن نقول بأن الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص ديناميكية تدخلت في تشكيل الأسواق، ولكنها لم تلغ عملها، وبالتالي لم تحرم القطاع الخاص من المؤشرات الاقتصادية الصحيحة التي تحميه وتحمي الاقتصاد كله من استنزاف الموارد وهدر الإمكانية فكان الدعم الحكومي لتأمين المنتج من عوامل عدم التأكد والمخاطرة في فترات التفرخ. ويلاحظ أن السياسة التمييزية التي اتبعتها هذه الحكومات بدأت بتبني سياسة الإحلال محل الواردات، ولكنها لم تؤد إلى سيادة توجه داخلي للسياسة الاقتصادية في هذه الدول، وإنما ارتبطت بتوجه خارجي. فقد اتجهت الحكومة إلى حماية صناعاتها الوليدة من المنافسة الخارجية في نفس الوقت الذي خفضت فيه درجة المنافسة الداخلية حتى تستطيع هذه الصناعة استغلال وفورات الحجم. ثم اتجهت إلى فتح المنافسة المحلية ثم الدولية لهذه الصناعات، مما أتاح لهذه الصناعات التكيف المستمر مع تغيرات السوق المحلية أولاً ثم العالمية. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية بالطبع جهداً إدارياً عالياً المستوى من الجهاز الحكومي. أما الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص استاتيكية فإنها بالمثل بدأت بحماية شركاتها العامة الوليدة. فكفلت لها احتكار السوق المحلي وأغلقت الأبواب أمام المنافسة الخارجية، ولكن على نحو

الطلب الداخلي، مما يضعف الحافز لدى المستثمرين. ويقصد بهذا النوع من سياسة التصنيع إقامة الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية نهائية مثل الصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والملابس، وصناعة تجميع المعدات وغيرها من الصناعات التحويلية، وهي الصناعات التي تهدف إلى إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد.

لقد أقامت العديد من الدول النامية هذا النمط من الصناعات بسبب الظروف التاريخية، فأثناء فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية تعطلت التجارة الدولية بشكل شبه كامل، مما حدا بالدول إلى العمل لتأمين الحاجيات الضرورية للاستهلاك محلياً، للتعويض عن النقص الحاصل عن استيرادها من الأسواق العالمية. غير أنه نتيجة اتجاه الدول النامية إلى إقامة هذا النمط من التصنيع في ظل الحماية العالمية الجديدة، انتشرت الصناعات التحويلية التي لا تتمتع بكفاءة عالية، من حيث المواصفات العالمية، رافق ذلك سوء استغلال الموارد الاقتصادية، وسوء استخدام عوامل الإنتاج، أدت النتيجة في النهاية إلى فشل معظم الصناعات التي قامت في الدول النامية⁽¹⁾.

لقد قامت هذه الصناعات على عدة مبررات، فبالإضافة إلى المبرر الأول وهو سعي الدول النامية إلى تحقيق استقلالها السياسي، وفك التبعية عن مستعمراتها السابقة، فهناك مبرر آخر وهو إيمان هذه الدول بأن هذا النمط من التصنيع سيسهم بشكل فعال في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية، وإحلالها محل السلع الغذائية المستوردة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يؤدي بدوره إلى تخفيف العجز الحاصل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واستتدوا في ذلك إلى أن المستوردات يمكن قياسها بشكل دقيق من خلال إحصائيات التجارة الخارجية، ويمكن من خلالها التعرف على حجم السوق، وبالتالي على حجم الاستثمارات اللازمة، وهذا يعني أن كل المعطيات متوفرة. وتعريف الإنتاج محلياً سيأتي من بشكل لا مجال للشك فيه إذا ما توفرت له الحماية اللازمة من المنافسة الأجنبية⁽²⁾.

لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان التوجه الاقتصادي لكل دولة، وتعتمد بالدرجة الأولى على بناء رأس مال اجتماعي مستديم يقوم بتقديم الخدمات الضرورية اللازمة لكل تقدم صناعي. وتشمل صناعات الخدمات العامة مثل بناء السدود وإقامة شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية، وتوليد الطاقة والقوى المحركة، وغيرها من الصناعات الهامة ذات المنفعة العمومية التي لا يمكن الاستغناء عنها. لأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية من دون هذه الصناعات، إذ إن الصناعة تحتاج إلى خدمات مشتركة تتمثل في حاجاتها إلى مصادر الطاقة مثل الكهرباء والغاز والنفط والمياه، والخدمات الهندسية العامة المختلفة، وخدمات النقل وغيرها. إن إقامة هذه الصناعات تعد مركزاً أو قطباً هاماً يجذب إليه الصناعات الأخرى التي تعتمد بالدرجة الأولى على مثل هذه الخدمات.

وتحتاج هذه المشروعات إلى رؤوس أموال ضخمة واستثمارات كبيرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وأيد عاملة متخصصة لازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها، إضافة إلى توفر أعداد قوى بشرية هامة للقيام بالأعمال المكملة لهذه الصناعات. إن الدول النامية غالباً ما تتجنب بعض الصناعات الهيكلية لعجزها عن القيام بها بسبب مشكل التمويل سواء المحلي منه أم الأجنبي، وتفضل الصناعات التي يكون فيها معامل الإنتاج إلى رأس المال كبيراً مثل الصناعات الخفيفة كالصناعات الاستهلاكية الغذائية مثلاً. وهو ما يجعل الدول النامية دائماً تقع في بؤر التخلف الاقتصادي الناجم عن تخلف المرافق الاقتصادية الهيكلية العامة التي تعد شرطاً أساسياً لعمليات التوسع الصناعي في باقي النشاطات الاقتصادية المتنوعة.

وفيما يلي نقدم قراءة وتفسيراً لأنماط السياسات الصناعية المختلفة التي تم اعتمادها في الدول النامية.

1 - سياسة الإحلال محل الواردات Import Substituting:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأسلوب الأمثل لدفع التنمية الصناعية في الدول النامية هو تبني سياسة استراتيجية النمو المتوازن، مستندين إلى فكرة ضيق السوق المحلي بسبب قلة

⁽¹⁾See: - Bela balassa, Policy Reform In Developing Countries, Pergaman Press, New York, 1977, p: 7,25.

⁽²⁾ راجع في ذلك: د/ عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص: 357.

* أمم المفكرين الاقتصاديين الذين أبدوا هذا الاتجاه: روزان إنشطاين، R, Rodan ونركسه R,Nurkse

الأسواق المحلية أو العالمية، فالدول التي قفزت في القرنين التاسع عشر والعشرين فعلت ذلك بمعزل عن المؤثرات الخارجية السلبية، بل هناك مؤثرات عملت لمصلحتها، فكل الأسواق كانت مفتوحة أمامها. إما بحكم موقعها، أو أنها دولة مستعمرة، في حين إن الدول النامية كانت اقتصادياتها تعاني من حالة تشوه في بنائها الهيكلي. ولا يزال هذا التشوه مستمراً إلى يومنا هذا، فالدول المتقدمة لا تزال تشجع الدول النامية على إقامة صناعات غير مترابطة، ولا تقدم لها الوسائل الحديثة مثل التكنولوجيا المتطورة، والتجهيزات اللازمة، وهذا يعني أن هذه السياسة تعد فاشلة كنموذج تنموي اليوم في ظل التغيرات العالمية والمؤثرات التي تفرزها السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى في العالم.

2 - سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات Favoring Export*
:Export

اتبعت بعض الدول النامية استراتيجية للتنمية الصناعية ذات التوجه الخارجي من خلال إقامة صناعات لتشجيع الصادرات، وبنى هذا النمط على أساس نظرية النمو غير المتوازن، وهو الاتجاه الذي ذهب إليه أصحاب نظرية الدفعة القوية لعملية التنمية الصناعية، ويعزى توجه الدول النامية إلى هذا النمط من سياسة التصنيع إلى العديد من الأسباب، منها انخفاض تكلفة هذه السياسة في الأجل الطويل إذا ما تم مقارنتها بسياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، نتيجة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحسن مركزها التنافسي في الأسواق العالمية، ويعتمد هذا النوع من الصناعات على تكنولوجيا عالية التطور، وأيد عاملة فنية عالية المهارة، وتوفر المواد الأولية، واعتمادها على صناعات قائمة، بما يعني عدم ملائمة استراتيجية النمو غير المتوازن لظروف الدول النامية، حيث تشير تجارب التنمية الصناعية في الدول النامية إلى تعثر هذه الاستراتيجية في تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من انتشار هذا النمط في العديد من الدول النامية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية، إلا أن التجارب تشير إلى نجاح هذه السياسة في مجموعة الدول الصناعية الجديدة **Newly Industrialization**

-تقييم سياسة الإحلال محل الواردات: تعرضت هذه السياسة إلى العديد من الانتقادات نتيجة السياسات التي نجمت عن تطبيقها في الدول النامية، فعلى الرغم من أن التجربة العملية ساهمت في تنمية جزء بسيط من القطاع الصناعي بسبب مجموعة من الوسائل التي استخدمت لحماية الصناعات المحلية مثل نظام حصص الواردات، ومعدلات مرتفعة للحماية الفعالة، والرقابة على سعر الصرف، وغيرها. إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتغطية حاجيات السوق المحلي، أو على الأقل لم تستطع تضيق الفجوة بينها وبين الدول الصناعية، لأن هذه الصناعات في الحقيقة كانت تعاني من مشاكل هيكلية تتمثل في عدم توفر سياسة اقتصادية تتصف بالديناميكية، وعدم توفر المنظم الكفاء، لآ عن غياب التكنولوجيا المتطورة ونقص الأيدي الماهرة والنتيجة كانت كما يلي⁽¹⁾

-ارتفاع تكلفة إقامة هذه الصناعات بأضعاف مضاعفة عن استيراد سلع مماثلة لها من الخارج.

-اتجهت سياسة الإحلال محل الواردات إلى إقامة صناعات استهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات هذه السلع من الخارج.

-أدت هذه السياسة إلى زيادة فاتورة الواردات، وزادت من حدة التفاوت في توزيع الدخل.

-لم يراع بشكل دقيق ضيق السوق المحلي الذي يلعب دوراً كبيراً في تشييط هذه الصناعات.

من جملة ما تقدم يمكن القول بأن الدول الصناعية اليوم لم تبدأ بإنتاج الصناعات الخفيفة مع الصناعات الرأسمالية الثقيلة، وبالتالي يمكن الاستفادة من ظروف تجارب الدول المصنعة لتجنب جزء من الأخطاء، وتضيق الفجوة، وتقصير مدة القيام بهذه الصناعات، علماً أن الظروف الاقتصادية على الساحة العالمية تغيرت، لأن الدول الصناعية أقامت هذه الصناعات في ظروف طبيعية بعيداً عن المنافسة الدولية في

-د/ عبد الهادي يموت، "أمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1984، ص: 14.

⁽¹⁾ راجع في ذلك: -د/ عبد الهادي يموت، "أمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، مرجع سابق، ص: 22.

* أمم المفكرين الاقتصاديين الذين أيدوا هذا الاتجاه: هيرشمان A، Hirchman، وسنجر H, Singer.

Countries التي تعرف بدول النمور الأربعة وهي كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة⁽¹⁾.

-عوامل نجاح سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات: قلنا

إن هذا النمط من التصنيع يعتمد على تكنولوجيا متطورة، وأيد فنية ماهرة، وتوفر المواد الأولية، وتعد هذه العوامل أهم الشروط الأساسية لنجاح أي محاولة لعملية التصنيع في أي دولة وهذه العوامل لا تتوفر إلا في الدول المتقدمة متمثلة في الشركات الصناعية الكبرى، وهي الشركات التي تعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو متعددة القوميات، والتي استطاعت أن تغزو بعض اقتصادات الدول النامية، منها دول جنوب شرق آسيا، وبالخصوص دول النمور الأربعة حيث نجحت هذه الشركات أن تتخلص من قيود كثيرة أهمها قيود الشروط الاجتماعية، وتأمين اليد العاملة الرخيصة، إضافة إلى تجاوب واضعي السياسة الاقتصادية مع متطلبات هذه الصناعة ورغبة الشركات الأجنبية، وهو ما تم وصفه سابقاً بالتدخل الحكومي بآلية ديناميكية، حيث قامت هذه الدول بتحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً، وإزالة كافة القيود التي من شأنها إعاقة سير العمليات الإنتاجية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في بعض الدول النامية من حيث زيادة نسبة مساهمة الصادرات في إجمالي الناتج القومي لهذه الدول، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات، حيث اعتبرت نمطاً قديماً يقابل جديد يعتمد دائماً على إنتاج سلع تحتاجها السوق العالمية، وبكلفة أدنى، إضافة إلى ذلك أن هذا النمط من التصنيع لا يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني باعتباره يسهم في خلق صناعات غير مترابطة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا يعمل على تطوير القطاع الزراعي على وجه الخصوص. وهناك انتقاد آخر وهو بعض الدول النامية التي لا تتمتع بتوفر عوامل نجاح هذا النمط من التصنيع لا يمكنها الاستفادة منه، أي إن الدول المتقدمة لا تتوي تطوير اقتصاديات البلدان

النامية، وإنما هدفها هو الحصول على قدر أكبر من الربح في ظل غياب هذا الهدف على أراضيها⁽²⁾.

3 -سياسة الصناعات المتكاملة:

تعتبر هذه السياسة أن التصنيع هو العملية التي يتم من خلالها بناء اقتصاد متكامل يتحقق فيه زيادة التراكمات الرأسمالية، وتطوير الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، وزيادة رفاهية الإنسان من خلال التأثير المباشر على مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات. أي إن هذه السياسة التصنيعية تحمل تجديداً، وتغييراً في التركيب القطاعي، وهي تحديث لمجمل الاقتصاد، والتصنيع يصبح قبل كل شيء هدفه تحديث التقنية الزراعية وذلك بفضل المنتجات الصناعية المنتجة فصناعة الحديد والصلب تلعب دوراً محركاً في المرحلة الأولى من النمو بواسطة حجم وقوة تأثيره على فروع صناعية أخرى، حيث يسمح بإنتاج الآلات الزراعية، والصناعات الكيماوية تؤمن إنتاج الأسمدة الكيماوية، والأزوتية والأدوات البلاستيكية⁽³⁾.

هذا النمط من التصنيع اتبعته دول الكتلة الشرقية ذات التوجه الاشتراكي، وبعض الدول النامية الأخرى منها الجزائر والهند، وبعض الدول العربية، وكانت قائمة على استراتيجية مفادها أن الاستثمارات لم تتوجه إلى الصناعات المختلفة تلقائياً تحت دفع تفاعل قوى السوق، وإنما كان التوجه يتم رادياً بناء على قرارات المخطط وهو ما يطلق عليه نمط التصنيع مدفوع العرض، وبالتالي كان هدف هذا النمط من التصنيع توزيع الاستثمارات نتيجة لتغير ظروف العرض، وأعطيت الأولوية في هذه الاستراتيجية الإنمائية إلى الصناعات الثقيلة، أو ما يطلق عليها بالصناعات الرأسمالية⁽⁴⁾.

والواقع وإن كانت هذه السياسة الصناعية تعد في مضمونها هي الأنسب لكل الدول التي تريد أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة تسهم في رفع إنتاجية العامل في القطاع الصناعي، ورفع معدلات الادخار والاستثمار، وزيادة رفاهية المواطن، وتحقيق

⁽²⁾ راجع في ذلك: د/ عبد الهادي يموت، "أمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، مرجع سابق، ص: 22.

⁽³⁾ De Bernis. G, *L'Industrie Industrialisante*, Revue Economie Appliquee, Paris 1968, P: 415.

⁽⁴⁾ راجع في ذلك: د/ عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص: 359.

⁽¹⁾ راجع في ذلك: معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (74)، القاهرة، سبتمبر 1992، ص: 5، 6.

4- كليمنز بونيكامب، السياسات الصناعية للبلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1989، القاهرة.

5- د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الحات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة. 2000.

ب - المراجع باللغة الاجنبية:

1 - Nielsen, K, "Industrial Policy or Structural Adjustment?" American Behavioral Scientist, VOL 38, April 1995. P : 6.

2- De Bernis. G, L'Industrie Industrialisante, Revue Economie Appliquee, Paris 1968, P : 415.

3- Bela balassa, Policy Reform In Developing Countries, Pergaman Press, New York, 1977,p:7,25.

4- OECD. Directorare for Science, Technology, and Industry: "Polices for Industrial Development and competitirens, Paris, 1998. PP: 10, 12.

التوازن بين حجم الطلب الداخلي والاستيراد من الخارج. إلا أن النتائج التي أعطتها تجارب الدول التي طبقت هذه السياسة الصناعية كانت كلها سلبية، وباعت بالفشل وهذا الفشل راجع إلى طبيعة التدخل الحكومي لهذه الدول الذي كان يوصف بأنه ذو طابع ستاتيكي، فالدول التي تبنت هذا النمط أبطلت عمل آليات صد الصدمات الخارجية عن اقتصاداتها، ولم تطبق أي آلية من آليات التكيف التدريجي، ومع انهيار نظم هذه الدول ذات الاقتصاد الموجه اتجهت حكوماتها الجديدة إلى ترك كل المتغيرات الاقتصادية تتحدد وفقاً لقوى السوق، مع احتفاظها بكل الهياكل التي أفرزتها تجارب التدخل السابقة دون أي محاولة لتصحيح تشوهات التجارب السابقة، وأصبح يطلق على هذه التجارب في الفكر الاقتصادي اقتصاديات مرحلة التحول "Trans.. Economics" حيث تم استحداث أطر جديدة تعطي للاقتصاد مظاهر التحول نحو اقتصاد السوق، لكنها أبقت الأسس الاقتصادية التي كانت تتسم بها اقتصاداتها من قبل، فلم تحظ المشاكل الأساسية للصناعة التي أفرزتها المرحلة السابقة بحلول جديدة تبدأ أولاً بتغيير الأطر القانونية والتشريعات التي لا تزال تعمل بالأسلوب الموجه لأدوات السياسة الاقتصادية، وهو الأمر الذي نادى به بعض دعاة التحرر الاقتصادي في هذه الدول بضرورة إحداث تغييرات حقيقية في أدوات السياسة الاقتصادية، وأن أثر سيادة نموذجين معاً على القطاع الصناعي هو أسوأ من الآثار المحققة في ظل نظام التدخل في المرحلة السابقة⁽¹⁾.

المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

2- معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (74)، القاهرة، سبتمبر 1992.

3- د/ عبد الهادي يموت، "أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1984.

⁽¹⁾See Alfo: Nielsen, K, "Industrial Policy or Structural Adjustment?" American Behavioral Scientist, VOL 38, April 1995. P: 6.

